الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل مبرراته وتبعاتـــه

د. عبد الحكيم ضـــو زامــونة ـ كلية القانون ـ جامعة طرابلس

مقدمـــــــــة :

تمثل قضية القدس جوهـــر الصراع العربي– الإسرائيلي منذ سنة 1948 م , وقد قامت إسرائيل بالعديد من الاجراءات والممارسات بهدف تغيير الوضع القانوني والديمغرافي للمدينة, ولعل أبـــرزها سنّ الكنيست الإسرائيلـــي سنة 1980م ، ما يعـــرف بقانون الأساس الذي يعلن القدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة اسرائيل , ولا شك أن ذلك يمثل خرقا وانتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي العام وخاصة ما ورد بمؤتمر لاهاي الثاني سنة 1907م واتفاقية جينيف الرابعة لســـنة 1949م وميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945م ولعديد من القـــرارات الدولية بالخصوص.

إن الاجـــراءات الإسرائيلية قوبلت برفض وتنديد من المجموعة الدولية ، خاصة في إطار المنظمات الدولية وكذلك بالمواقف الرسمية لمعظم دول العالم ، ولكن تجب الاشارة إلي أن كافـــة هذه المواقف والقرارات الدولية لم يكن لها أثـــر على أرض الواقع نتيجة لإمعان حلفاء اسرائيل في تأييد ممارساتها المخالفة للقانون وبشكل متواتر ولافت للنظر.

إن الانحياز التام من قبل بعض القوى الدوليـــــة لإسرائيل انعكس سلبا على وضعية ومركـــز القدس بحيث أصبحت قضية قانونية سياسية بالغة التعقيد , وخاصة بعد اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل, وإعلان عزمها نقل سفارتها إليها, وبالتالي تباين مواقف الدول بين مؤيد للخطوة الأمريكية ومندد ومستنكر لها , فيما عبّرت معظم المنظمات الحقوقية عن رفضها القاطع للقرار.

إن تصرف الولايات المتحدة الأمريكية يمثّل ترديداً للمنظومة القانونية الدولية باعتباره يناقض كافّة قراراتها وعلى وجه الخصوص قرار الجمعية العامة رقم 181 لسنة 1947م الذي نص على وضـــع القدس تحت (وضع دولي خاص) يدار بإشراف الأمـــم المتحدة , وكذلك قـــرار مجلس الأمن الدّولي رقم 478 لسنة 1968م الذي نص هو الآخـــر "بأن على الدول أن تمتنع عن نقل سفاراتها للقدس لكونها أرضا محتلة تخضع لأحكام القانون الحربي , واتفاقية جينيف الرابعة لسنة 1949 م " إن

المواقف الأمريكية لم تكن وفقا لقواعد القانون الدولي وقـــرارات الشرعية الدولية , وإنما كانت مراعاة للمصالح القوميـــة الأمريكية ورعاية لتعهداتها لدولة إسرائيل.

إشكاليـــــــة هـــذا البحث تتمثل في دراســـــة الاعتراف الامريكي بالقدس كعاصمة لإسرائيل والبحث في مبررات هذا الاعتراف وتبعاته.

وبخصوص المنهجية المتبعة, سوف أعتمد عدة مناهج منها : الوصفي والتحليلي والقانوني للإحاطة بكافة عناصر الموضوع ، وســـوف يتم دراســـة الموضوع في مطلبين : أولهما : الموقف الأمريكي من قضية القدس ، و ثانيهما : التبعات القانونية المترتبة على الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل.

المطلب الأول ــ الموقف الامريكي من قضية القدس:

إن السمة الغالبة للمواقف الأمريكية هي الانحياز التام لإسرائيل, ومنذ صـــدور قـــرار الجمعية العامـــة رقـــم (181) لسنة 1947 م بشأن الوضـــع في فلسطين والمتضمن وضع القدس تحت نظام قانوني دولي خاص ، ساندت الولاية المتحدة الأمريكية هذا القرار, غير أن هذا الموقف الأمريكي لم يدم ، وخاصة مع نشوب حرب 1967 م ، واحتلال إســـرائيل لشـــرق المدينـــة في مخالفة صريحة للقرارات الدولية وإلى أن صـــدر قـــرار الكونغرس الأمريكي سنة 1995م ، والقاضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

إن الرؤســـاء السابقين للولايات المتحدة لم يصادقوا على هذا القـــرار إلى أن تمت المصادقة عليه في 6 ديسمبر 2017م من قبل الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) وسنتناول مراحل تطـــور الموقـف الأمريكي من قضية القدس أولاً ، ثم سندرس الاعتراف الأمريكي بالقدس كعاصمة لإسرائيل من حيث مضمونة ثانيا ومبررات ذلك الاعتراف ثالثا.

أولا ــ مراحـــــل تطـــــور الموقف الأمريكي مـــــن قضية القدس :

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 6 ديسمبر 2017م اعترافها بالقـــدس عاصمة لإسرائيل, وكلفت الإدارة الأمريكية وزارة خارجيتها بوضع قانون الكونغرس الصادر سنة 1995م القاضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلي القدس موضع التنفيذ, ولقد أعلن الرئيس الأمريكي في هذا الأثناء بأن القدس هي عاصمة للشعب اليهودي منذ العصور القديمة.

مما تقدم يتضح بأن مضمون الإعلان يتبني الروايـــة اليهودية التي تدّعى بأحقيتها الدينية والتاريخيـــة في فلسطين والقدس , مما يعنـــي بأنه ينطلق من منطلقات

عقائدية عميقة , ولقد تضمن مسار القرار ايجاد استراتيجية معينة تتمثل في التحضير لبيئة عربية مضطربة وتحقق ذلك وتم الإعلان بشكل رسمي عن الاعتراف. [1]

1- المرحلة الأولـــــــي (1947- 1950) : اتسمت هذه المرحلة بالتماهي مع القرارات الدولية ذات العلاقة بقضية القدس, حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعوة لوحدة المدينة وتدويلها استناداً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) واستمرت الولايات المتحدة على نفس النهج.

إن المواجهات المسلحة بين العرب والاسرائيليين وما أسفر عنها من وقـــوع الشطر الغربي للمدينة للسيطرة الإسرائيلية والشرقي للسيطرة الأردنية, أوجد تغيراً ملحوظاً في موقف الولايات المتحدة الأمريكية, حيث أعلنت هذه الأخيرة بأن منظمة الأمم المتحدة غير قادرة على إدارة المدينة وتدويلها وفقا للقرار (181) لسنة 1947م. [2]

2-المرحلة الثانيـــــــــة (1950-1990) : ترتيباً على ما تقدّم عينت الولايات المتحدة الأمريكية قنصلاً في مدينة القدس بُغية تكريس تطلعاتها الداعيـــة إلى وحدة المدينة حتي سنة 1967م , حيث بدأت مرحلة جديدة انعكست في مواقف الإدارة الأمريكية المتعاقبة , ناهيك عن التغير الذي حدث في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية حيث بدأ الكونغرس بالتدخل في رسمها وبالتالي بمناقشـــة وتقرير وضع القدس وصدرت في هذه الأثناء عدداً من القرارات بخصوصه تلخصت في مجملها بأن الوضع القانوني للقدس لا يمكن تقريـــره إلا من خلال المفاوضات بين طـــرفي الصراع شرط أن تبقي المدينـــة موحّـــده نظـــراً للاعتبارات الدينية والسياسية واستثنت من ذلك القدس الشرقية باعتبارها ارض محتلة مثل كافة الأراضي المحتلة سنه 1967م.

وفي تطـــور لافت تبدل الموقف الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) ؛ إذ اعتبر هـذا الأخـــير بأن القدس الشرقية ليست أرضاً محتلة ، وكان ذلك التوجه بمثابة الموافقة على استئناف العمليات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة - أيضا - شهد الموقف الأمريكي تطوراً أخـــر في عهد الرئيس (جيمي كارتر) خـــلال مفاوضات (كامب ديفيد) سنة 1979م حيث تم تناول قضية القدس إلا أن الطرف الإسرائيلي رفض التفاوض بشأنها واعتبرها قضية ليست محلا للنقاش وبـأن وضعها النهائي سيتقرر عبر المفاوضات بين طرفي الصراع. [3]

وبمناسبة التصويت على قرار مجلس الأمن رقـــم (465) بتاريخ 1 مارس 1980, فلقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين المصوتين لصالحة , حيث أعلنت القوى السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية امتعاضها ورفضها للقـــرار المذكور ؛ لأنه (يدعو اسرائيل لتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف بشـــكل عاجل عن إنشاء أو بناء للاستيطان في الأراضي العربية المحتلة عام 1967 م ، بما في ذلك القدس) وفعلا أعلن البيت الأبيض لاحقا تراجـــع الإدارة الأمريكية عن الموافقـــة لصالح القـــرار.

3-المرحلة الثالثـــــــة (1990- 2018 م) : ظلت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منسجمة مع المفاهيم الإسرائيلية التي تعتبر أن الأراضي المحتلة بما فيها القدس هي أراضي متنازع عليها وليست محتلة , واستمر الوضع على ما هـــو عليه حتي بدأت السياسة الأمريكية تُظهر ذلك للعلن وتحديداً مع سنة 1995 م عندما سنّ الكونغرس القانون الذي يقضى بنقل السفارة الامريكية من تل ابيب الي القدس.

وحفاظا على دور الولايات المتحدة الامريكية بخصوص القضية الفلسطينية باعتبارها الراعي الاساسي لعملية التفاوض بين الفلسطينيين والاسرائيليين وكذلك للحفاظ على المصالح القومية لأمريكا في المنطقة العربية باعتبارها قضية ذات حساسية بالغة, علقت الادارة الامريكية تفعيل ذلك القانون وأولت الاهتمام بقضايا أخرى كمجابهة الإرهاب والتطرف ولم تعد القضية الفلسطينية من أولويات سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وفي السادس من ديسمبر 2017م, وفي سابقة قانونية سياسة خطيرة أعلن الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) وبشكل أحادي اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل وأعلن عزمه على نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وهو ما يمكن وصفه بأنه خروجا على السياسة الأمريكية التي انتهجت الحفاظ على الوضع الراهن.[4]

اضافة إلى ذلك, فإن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تتخذ في مواقف داعمة لإسرائيل بخصوص قيام هذه الأخيرة بعمليات هدم واستيطان في القدس وهو ما شكل انتهاكاً جسيماً للقرارات الدولية ولقواعد القانون الدولي وهو ما سنتناوله في (ثانيا).

ثانيا ـــ الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة الإسرائيل :

يمكن التعرف على مضمون الاعتراف ومشتملات القـــرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل من خـــــلال النقاط التالية:

1-اعلان القـــدس عاصمـــة لإسرائيل: إن الإعلان الأمريكي بأن القدس عاصمة لإسرائيل يرجع لتسعينات القـــرن العشرين بعد أن أصدر الكونغرس الأمريكي سنة 1995م قانوناً يعترف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس, إلا أن ذلك القانون أورد استثناءً على إعماله ويتمثل ذلك الاستثناء في ألا يتعارض تنفيذه مع المصالح الأمنية والقومية للولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً مع العرب ، وأوجب ضرورة توقيعه من الرئيس الأمريكي ليصبح نافذاً ولهذا كافة الرؤساء السابقين أعرضوا عن مسألة التوقيع ، وبالتالي لم يدخل الاعتراف حيز النفاذ. (5)

إن الرئيس (دونالد ترامب) خالف كافة الرؤساء السابقين وأعلن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل تاركا مجال تقرير الوضع النهائي للقدس بما فيها الحدود لموافقة طرفي النزاع عبر المفاوضات النهائية.

إن إسرائيل احتلت الجـــزء الغربي من مدينة القدس في حرب سنة 1948م وأعلنت بأنها عاصمة لها سنة 1949م, إلا أن المجتمع الدولي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية رفض ذلك بتلك الفترة . إن اسرائيل لم تقف عند هذا الحد ؛ بل احتلت الجُـــزء الشرقي للمدينة - أيضا - عقب حرب 1967م , وجوبهت تصرفاتها آنذاك من قبل المجموعة الدولية بإصدار مجموعة من القرارات الدولية التي اعتبرت القدس الشرقية أرضاً محتلة وهـــو الجُـــزء الذي يطمح الفلسطينيون لجعله عاصمة لدولتهم المنشودة. (6)

2- **نقل السفارة الأمريكية الي القدس** : تعد مسألة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس تماهياً مع الرؤية الاسرائيلية لمستقبل المفاوضات المقبلة بشأن القدس وباقي قضايا الحل النهائي ومنها عودة المهجرين ، وعليه فإن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس تعتبر خطوة خطيرة ستؤدي حتماً إلى نسف أي حظوظ لعملية مرتقبة للسلام.

إذا الاعتراف بالقدس كاملة وموحـــدة عاصمة لإسرائيل إضافة إلى الاعتراف بالحقوق الدينية والسياسية التي تدعيها إسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يمثل تأكيداً وتشجيعاً لاستئناف عمليات الاستيطان والتهويد وفرض التغيير الديموغرافي والقانوني للأماكن المقدسة الإسلامية وكذلك تهديداً للمنظومة القانونية الدولية بالخصوص وتشجيعًا لكافة الدول على انتهاكها.

3-الالتزام بالســـــــلام وحل الدولتين : حرصت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تسهيل التوصل إلى اتفاق ســـــلام دائم يفضي إلى إقامة دولتين للطرفين المتنازعين؛

ولكن بشرط موافقتهما , وهذا الشـــرط الأخير هو الذي جعل اسرائيل تبدى رفضها لهذا الحل وكذلك قرارات الشرعية الدولية كافة التي تنص على إقامة دولة فلسطينية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية بزعمها الراعي الأساسي لعملية السلام لم تقف على مسافة واحدة من أطراف الصراع , بل انحازت بشـــكل واضح للطـــرف الإسرائيلي مما نتـــج عنه تخفيف الضغط الدّولي على إسرائيل كطرف قـــوى في المعادلة التفاوضية. إن الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل جاء كضربة قاسمة لعملية السلام مما يعد إقـــراراً لضم إسرائيل للقدس الشرقية وضياع فرصة قيام دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشرقية. (7)

ثالثا ـ مبررات اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل:

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مبررات لاعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل أهمها : أن إسرائيل كدولة ذات سيادة يحق لها تحديد عاصمتها بإرادتها المنفردة وبأن الاعتراف بالقدس عاصمة لها يعد شرطاً أساسيا ولازماً لتحقيق السلام بين طرفي النزاع , إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من بين الدول السباقة للاعتراف بدولة إسرائيل منذ قيامها سنة 1948م.

ولتكوين صورة واضحة للمواقف الأمريكية نهاية بموقفها الأخير سنحاول عرض تطورات المواقف الأمريكية ومن ثم المبررات التي استند اليها الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل وما نتج عنه من تبعات قانونية وذلك بالنقاط التالية:

1- **حق الدولة ذات السيادة في تحديد عاصمتها :** لكل دولة الحق في تحديد مكان عاصمتها تبعاً لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول وحرية الدول في سن التشريعات والقوانين التي تكفل الحفاظ على كيانها وحماية امنها وديمومتها ، ولكن تجب الاشارة إلى أن تلك التشريعات والقوانين يستلزم تطابقها مع قواعد القانون الدولي التي تسمو على التشريعات الوطنية , حيث أن ذلك أصبح جزءاً من قواعد القانون الدولي العرفي وتم التأكيد عليه بعديد من الاتفاقيات الدولية والسوابق القضائية.

إن الكنيست الإسرائيلي أصدر في 30 يونيـــــو 1980م ما يسمى بالقانون الأساس الذي اعتبر فيه بأن القدس عاصمة لإسرائيل ؛ ولكن وبالرغم من سريانه منذ ذلك التاريخ بالأراضي المحتلة استناداً إلى القـــوّة المسلحة, إلا أن معظم دول العالم لم تعترف بهذا القانون ولم تنقل سفاراتها إلى القدس لتعارض ذلك مع قواعد القانون الدولي الإنساني الذي يرتب على إسرائيل التزامات قانونية عدة من بينها الحفاظ على الوضع

القائم وعدم نقل السكان قسراً من محل إقامتهم إلى مكان آخر.[8] حيث إن أساس قواعد القانون الدولي الإنساني عرفي وتعاهدي في آن واحد - أيضا- إن انحياز الولايات المتحدة الأمريكية للإجراءات والأعمال الإسرائيلية يتعارض مع القرارات الدولية التي تدين إسرائيل وتندد بأعمالها وتصرفاتها.

2- الاعتراف بالقدس يُعتبر شرطا أساسيا لتحقيق السلام : ادعت الولايات المتحدة الأمريكية بأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يعد شرطاً أساسياً لتحقيق السلام , وهذا الادعاء ينافي الواقع والقانون حيث إن اتفاقيات الهدنة بين العرب والإسرائيليين بعد حرب 1967م تضمنت الاعتراف بوجود إسرائيل ضمن حدود معترف بها دولياً بشرط قيام سلام دائم بين الأطراف أساسه الأرض مقابل السلام ، ولقد تم التأكيد على ذلك بقرار مجلس الأمن رقم (242) لسنة 1967م , الذي أكد - أيضاً - على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوّة.

نستنتج مما تقدم بأن مبدأ الارض مقابل السلام يعد أساساً وتتوقف عليه مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين , ولقد تم التأكيد على هذا المبدأ بالعديد من المعاهدات والقرارات الدولية بالإضافة إلى مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي باستخدام القوة الذي يعتبر من الروافد الأساسية التي تقوم عليها المنظومة القانونية الدولية.

3- الاستناد على اعتراف الولايات المتحدة بقيام دولة اسرائيل : بررت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل لكونها معترفة بقيام دولة إسرائيل منذ سبعة عقود وهذه الأخيرة ومنذ قيامها تعتبر القدس عاصمة لها تأسيسا على أن مؤسسي القدس هم الأجداد الأوائل لدولة اليهود القديمة.

وتأسيسا على ما تقدم جاء الاعتراف الأمريكي مشيرا إلى أن القدس هي عاصمة للشعب اليهودي دون غيره من الشعوب القاطنة بالمدينة , وعلى نحو يتماشى والسياسة التشريعية الإسرائيلية التي أكّدت على ذلك بما يسمى بقانون العودة الصادر في 5 يوليو 1950م ، حيث نص هذا الأخير على أنه " يحق لكل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل ويكتسب الجنسية الإسرائيلية فور وصوله طبقا لقانون الجنسية الصادر سنة 1952م ولازالت السمة العنصرية غالبه على هذا القانون.[9]

ولقد أكدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في تقريرها بشهر مارس 2017م على عملية التمييز العنصري التي تقوم بها إسرائيل من خلال العمليات

الاستيطانية لتغيير الوضع القانوني والديموغرافي في الأرض المحتلة بما فيها القدس والتي تعتبر انتهاكاً لعدة اتفاقيات دولية منها اتفاقية جينيف الرابعة لسنة 1949م, والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله لسنة 1969م وكذلك الاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها لسنة 1976م والمصادق عليها من قبل إسرائيل.

إذًا يمكن القول بأن الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل مخالف لعديد من القواعد القانونيـــة الدولية وينتهك الاتفاقيات المتعلقة بحظر التمييز العنصري.

المطلب الثاني ـ التبعات المترتبة على الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل :

سنتناول في هـــذا المطلب التبعات القانونية المترتبة على الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل (اولاً) ومن ثم سنبحث التبعات السياسة لهذا الاعتراف على طرفي الصراع (ثانياً)

أولا ـ التبعات القانونية المترتبة على الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل

إن الاعتراف في حـــدّ ذاته يُعتبر من التَصرفات التي تصدر بحرية تامة عن دولـــة , فلكل دولة حق تقرير الظروف المحيطة , فإما أن تعترف أو ترجئ اعترافها أو تمتنع عـــن الاعتراف ، وذلك وفقا لاعتبارات سياســـية تخص كل دولة على حدة.

إذًا الاعتراف الفردي الصادر عن الدولة لا يلزم إلا هذه الأخيرة التي صدر عنها, وبالتالي فهو لا يؤثـــر على الجوانب القانونية ؛ وإنما آثاره سياسية حيث إنه يوطّـــد العلاقات ما بين الدولة المعترفة وهي في هذه الحالة الولايات المتحدة الأمريكية مع الدولة المعترف بعاصمتها وهي إسرائيل.

وبالرغم من أن الاعتراف إجمالاً هو سلطة تقديرية للدول وبحسب مصالحها إلا إنه يجب ألا يخالف القواعد القانونية الدولية والقرارات الدولية حيال المعترف به,

إن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل ينطوي على عدة مخالفات قانونية , حيث إنه يخالف ما نص عليه ميثاق منظمة الأمم المتحدة بخصوص حظر الاستيلاء على أراضي الغير بالقـــوّة وكذلك ينتهك القرارات الدولية بالخصوص وتحديد قـــرار مجلس الأمن رقـــم (181) لسنة 1967م الخاص بالتقسيم والذى ينص على إقامة دولتين ومنح القدس وضعاً قانونياً خاصاً على أن تتولي منظمة الأمم

المتحدة مهمة الاشراف على المدينة - أيضا - يعتبر الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل مخالفة صريحة لمبدأ قانوني راسخ وهو عدم الاعتراف بالأوضاع غير الشرعية ومخالفاً - أيضاً - للمعاهدات والقرارات الدولية ومنها اتفاق أوسلو ، ولقد أكّدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بخصوص الجدار العازل سنة 2004م على أن القدس الشرقية تعتبر أرضاً محتله وتخضع لأحكام اتفاقيه جينيف (الرابعة لسنة 1949)، إذا قيام إسرائيل بإجراءات متعددة هدفها تغيير الوضع القانوني القائم في مدينة القدس ومنها اصدار قانون الاساس الذي يعتبر القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل واعتراف الولايات المتحدة بذلك يخالف أحكام القانون الدولي ، وخاصة المبدأ القانوني المهم المتمثل في عدم الاعتراف بالأوضاع الاقليمية غير المشروعة , حيث إن اسرائيل بسطت سلطانها على القدس بفعل استعمال القوّة العسكرية ويعتبر ذلك مخالفاً للقواعد القانونية الدولية.

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت على ذلك بالعديد من القرارات منها إعلانها المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لسنة 1970م ، والذي نص على أن(أيّة مكاسب اقليمية تم الحصول عليها عن طريق استخدام القوة لا يمكن الاعتراف بشرعيتها). [10] - أيضا - يمكن القول بأن الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل مخالف لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م ولائحة لاهاى المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية. [11]

ولقد أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها لاستشاري بخصوص الجدار العازل 2004م على ذلك عندما ذكرت بأن بناء الجدار العازل والنظام الملحق به غير شرعي وأكدت على انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وبأن الجدار سيؤدّى بطبيعة الحال إلى الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وتدمير مبانيهم وهو ما يتوافق مع أحكام المواد (52,46) من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة 1907م. [12]

إذًا يمكن القول بأنه على الصعيد القانوني يعتبر الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل مخالف لقواعد القانون الدولي العام ، وخاصة القانون الدّولي الإنساني الذى يُنظم مسألة الأراضي الواقعة تحت الاحتلال وتحديداً المادة (43) من لائحة لاهاى المتعلقة بقواعد وأعراف الحرب البرية و- أيضاً - المادة(64) من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 التي لا تخول سلطة الاحتلال أن تجرى التغييرات التي ترغب في

إحلالها بالأرض التي احتلتها, فليس للمحتل أن يجني ثمار عدوانه على حساب الطرف الذي يـــرزح تحت الاحتلال. (13)

إن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير من المبادئ القانونية الدولية العامة والمعترف بها باعتباره حجـــة على الكافة مثلما ذكرت محكمة العدل الدولية في قضية تيمور الشرقية ، وبالتالي فإن الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل يخالف هذا المبدأ ويعد انتهاكاً واضحاً وصريحاً لقواعـــد وأحكام القانون الدولي.

ثانيا ـ التبعات السياسة للاعتراف على الصراع الفلسطيني الاسرائيلي :

بخصوص الموقف الفلسطيني فيمكن القول بأنه شهد تأرجحا واضحا حيال صفقة القرن , حيث تم مباركة هذه الأخيرة في اللقاء الذي جـــرى بين رئيس السلطة الفلسطينية والرئيس الأمريكي على هامش اجتماع قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20/12/2017 , ولقد أشاد الرئيس الفلسطيني في ذلك اللقاء بصفقة القـــرن وجدية الولايات المتحدة الأمريكية في رعاية المفاوضات كوسيط بين طرفي النزاع لحلحة كافة المسائل العالقة بخصوص القضية الفلسطينية وبشكل متـــوازن بين وجهات النظر الفلسطينية والإسرائيلية ، كما أعرب الرئيس الفلسطيني عن أمله في تحقق بنود صفقة القرن خلال الشهور التالية لذلك اللقاء. (14)

إن الموقف الفلسطيني المعلن عنه أعـــلاه لم يدم طـــويلا , وخاصة بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وعـــزمها نقل سفارتها إليها , حيث أعلنت السلطة الفلسطينية بأن ذلك يمثل إعلاناً بانسحاب الولايات المتحدة من دورها كراعٍ رسمي لعملية الســـــلام التي استمرت لعقود وبأن ذلك يعتبر تشجيعاً لإسرائيل على الاستمرار في سياستها الاستيطانية التوسعية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس , ويعتبر كذلك انتهاكاً صارخا للاتفاقيات الدولية ولكافة القرارات الأممية التي صدرت بالخصوص. (15) وبأن الباعث من وراء القـــرار هو التحلل نهائياً من الاتفاقيات المبرمة مسبقاً بعد أن تم القضاء على أهـــم قضية تتعلق بالحل النهائي وبشكل أحادي.

ونستنتج من موقف السلطة الفلسطينية بأنها تصر على إعمال مبدأ حل الدولتين الذي تـــم إقراره بمفاوضات السلام والذي يؤكد على إقامة دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشرقية وعلي حدود سنة 1967م.

أما الموقف الإسرائيلي فقد كان إيجابيا بخصوص الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل, حيث تم وصف ذلك من رئيس الوزراء السابق (نتنياهو) بأنه حدث تاريخي ويعكس التزام الرئيس الأمريكي بالتعهدات التي قطعها على نفسه أثناء الانتخابات وبأن ذلك يعتبر قـــراراً شجاعاً وعادلاً ووجـــه نداء لكافـــة دول العالم بالاقتداء بالولايات المتحدة الأمريكية ونقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس. [16]- أيضا - أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن مجموعة من الخطط الاستيطانية الجديدة في القدس الشرقة مما يؤكد على أن إسرائيل عازمة على استثمار المكاسب السياسة للاعتراف من خلال تثبيت السيادة (الفعلية) على الأراضي المحتلة على نحو يجعل من الصعب التوصل إلى عملية سلام بشأنها. [17]

وبخصوص المواقف الاقليمية والدولية من الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل , فأنها أتت متباينة, إذ اقتصرت ردود أفعال معظم الدول على توجيه الادانة واللوم دون أن تتخذ خطوات ملموســـــه , إلا أن بعض الدول الأخرى كمصر قد اتخذت اجراءات دبلوماسية حيث أنها طرحت مشروعا لقرار مجلس الأمن الدولي تضمن عدم الاعتراف بأي تغييرات ديمغرافية أو سياسية تستهدف الوضـــــع القانوني القائم بمدينة القدس واعتبارها باطلة ولا ترتب أي أثـــر قانوني ولقد أفشلت الولايات المتحـــــدة الأمريكية التصويت على المشـــــروع المذكور باستعمال حق النقض.

وفيما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة فإن الجمعية العامة أكدت وبأكثر من مناسبة بأن القدس الشرقية هي أرض محتلة وهى تخضع لقانـــون الاحتلال الحربى واتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949 ، ولقد تـــم التأكيد على ذلك حديثا بالقـــرار الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 21/12/2017 م المتعلق بوضـــع القدس حيث أشار القـــرار ضمنا إلى قرار الولايات المتحدة الأمريكية عندما نص على " ...، وإذ تعرب في هذا الصدد عن أسفها إزاء القرارات الأخيرة المتعلقة بالقدس". [18]

وبخصوص موقف جامعة الدول العربية من الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل وعزمها نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس, اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في 9 ديسمبر 2017م اجتماعا طارئاً ، وخلص الاجتماع إلى اعتبار القـــرار الأمريكي قراراً باطلاً ولا اثر له, مطالبين الولايات المتحدة في ختام الاجتماع الي إلغاءه, ودعت جامعة الدول العربيـــــة بهذا الاجتماع كافة دول العالم , إلى الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس على حدود الرابع من يونيو 1967م.

وتجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن جامعة الدول العربية وبالرغم من أنها انشئت في النصف الأول من القرن العشرين ويزيد عمرها على خمسة وسبعين سنة إلا أنها لم تطـــوّر مؤسساتها وآلية العمل واتخاد القرارات بها ، حيث أنها لازلت منظمة تعاون ينحصر دورها في تنسيق المواقف والتشاور وتبادل المعلومات ولم تبلغ مرحله الاندماج كالاتحاد الأوربي الذي يصدر في قـــرارات ملزمة لكافة الدول الأعضاء وتمس قـــراراته بصميم السلطات الداخلية لهم.

إذاً يعتبر دور جامعة الدول العربية متواضع جدًا بخصوص القضايا العربية اجمالا ، وخاصة القضية الفلسطينية.

والدول العربية تتعامل فرادى بخصوص القضية الفلسطينية نتيجة لضعف جامعة الدول العربية وعدم تطوير هـــذه المنظمة لمواجهة قضايا العصر, والشاهد على ذلك أن عدداً من هــذه الدول أقامت علاقات دبلوماسية وأمنية وتجارية مع إسرائيل بالسنوات الأخيرة , وبالتالي فجامعة الدول العربية لن تقـــوم بالدور المناط بها ، إلا اذا تم إعادة النظر في ميثاق تأسيسها ومؤسساتها وصلاحيات تلك المؤسسات وآلية اتخاذ القرارات بها.

إن الدول العربية التي طبعت علاقاتها مع اسرائيل والتي تتجه الي التطبيع يقترب من نصف عدد الدول العربية , بعد أن كانت هناك دولتان عربيتان فقط حتى وقت قريب.

والتطبيع كمفهوم سياسي يقصد به إنشاء علاقات طبيعية بين دولتين أو عدة دول حدث بينهما في الماضي توتـــر في العلاقات ومقاطعة على كافة المستويات سياسياً وتجارياً وفنيا وغيرها.

إن التطبيع يكون سهلاً وميسراً عند حدوث اختلافات في وجهات النظر بين دولتين بخصوص ترســـيم حدود أو قضايا تجارية أدت إلى قطع العلاقات بينهما , إلا أن التطبيع يكون صعباً عندما يقترن بحـــروب واقتراف مجازر واحتلال أراضي، حيث إنه في هذه الأحوال لا يتأتى عودة العلاقات الي ما كانت عليه بشكل ميسر.

اذا التطبيع مع اسرائيل يجب أن يكون مقروناً بحل القضية الفلسطينية وكافة الاشكاليات المنبثقة عنها من عودة للمهجرين الي اراضيهم ودفع التعويضات المناسبة للمتضررين والتخلي عن الأراضي التي تم احتلالها بالقوة عام 1967م وغيرها.

إن التطبيع مع إسرائيل بدون إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يعتبر مكافأة لها على ما اقترفته من جرائـــم وفرض لسياسة الأمر الواقع وتشجيعها على التمادي في الاحتلال.

إن عدد الدول العربية التي طبعت مع إسرائيل في تزايد خلال عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب حيث دخلت في اتفاقيات وتحالفات رسمية وغير رسمية , وتدفع الولايات المتحدة الأمريكية الحكومات العربية إلى إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل حرصاً على مصالحها في المنطقة ولتأمين وجـــود دولة اسرائيل.

واجمالا يمكن القول بأن تطبيع بعض الأنظمة العربية مع إسرائيل لا يعنى قبول شعوبها بذلك , حيث إن هناك رفض شعبي واسع لعملية التطبيع , فالشعوب العربية ترفض الدخول في تطبيع من أي نوع مع إسرائيل بدون إيجاد حل نهائي وعادل للقضية الفلسطينية ، وبالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي التي تضم أكثر مـــن (57 عضوا) ، والتي تشمل (الدول العربية وشرق آسيا وآسيا الوسطى وشبة القارة الهندية) ، والتي تهدف إلى حماية المسلمين والمقدسات الإسلامية في شتى بقاع العالم , فإنها وفي مواجهة الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل أعلنت بتاريخ 7/ 12/ 2017م عن أسفها الشديد حيال ذلك واعتبرت المنظمة تصرف أمريكا استفزازاً لمشاعر المسلمين ومساساً بمكانة القدس القانونية والتاريخية ومخالفة صريحة للشرعية الدولية وتقويضاً للدور الأمريكي كراع لعملية الســـلام بين طرفي الصرع.

ولقد أعلنت المنظمة في ذلك الوقت عن عقد قمة لقادة الدّول الأعضاء بالمنظمة في 12، 13 ديسمبر 2017م لبحث تداعيات القرار الأمريكي وبلورة موقف إسلامي موحّـــد بشأنه وتـــم الإعلان بهذه القمة على الارتباط الروحـــي للمسلمين بالمسجد الأقصى والقدس وبأن المساس بالوضع القانوني والتاريخي والسياسي لها يهدد هويتها العربية والاسلامية والمسيحية - أيضا - , وشددت الدول الإسلامية بهذه القمة على ضرورة التواصل مع الأطراف الدولية الفاعلة لتحقيق الســـلام ومواجهة القرار الأمريكي أحادي الجانب على أساس حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشريف باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967م.

عموما تجب الاشارة إلى أن ما تـــم ذكره بخصوص جامعة الدول العربية ينصرف على منظمة التعاون الإسلامي , حيث إن هذه الأخيرة قراراتها غير ملزمة للدول الأعضاء ويقتصر دورها على التشاور والتنسيق وتبادل المعلومات ولم تـــرق إلى منظمة اندماج بحيث تكون قرارتها ملزمة لأعضائها وتقوم بدور مهم على الساحة الدولية , فهذه المنظمة اذاً لم تتطور هي - أيضاً - على صعيد المؤسسات وآليات العمل واتخاذ القرارات.

وبخصوص مواقف الدول من الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل فإنها شهدت تبايناً واضحا , فبعضهم اتخذ موقفاً مغايراً للقرار منها البرغـــــواي التي سحبت سفارتها من القدس ، ولقد أشادت منظمة التعاون الإسلامي بهذا الموقف واعتبرته احتراماً للالتزامات القانونية والسياسية طبقاً لقواعد القانون الدولي والقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة.

وعلى العكس من ذلك فقد حذت بعض الدول نفس التوجه الأمريكي منها البرازيل واستراليا ويعتبر ذلك انتهاكا صارخاً لقرارات الأمم المتحدة ، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم (478) لسنة 1980م الذى نص على دعـــوة الدول لسحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس.

ولقد عبرت عديد من الدول عن قلقها إزاء الاعتراف الأحادي من الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل ، فلقد عبرت فرنسا عن قلقها واعتبرت بأن وضع القدس لا ينبغي حله إلا في إطار المفاوضات السلمية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حيث يمكن بذلك إقامة حل الدولتين اللتان تنعمان بالسلام والأمن.

وكان من أبرز التصريحات الرسمية من خـــلال الخارجية الفرنسة في 6 ديسمبر 2017 , حيث وصف الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل بأنه تصرف غير مسؤول ولا يشـــجع عملية السلام , وجاء - أيضا - في تصريح الرئيس الفرنسي أثناء زيارته للجزائر بتاريخ 7 ديسمبر 2017م بخصوص الاعتراف الأمريكي بأنه مؤسف وفرنسا لا تؤيده و يتناقض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمـــن بالأمم المتحدة.

الخاتمـــــــــــة:

القدس قضية محورية , أثارت جدلاً قانونياً وسياسياً واسعاً بين الدول في اطار المنظمات الدولية.

إن السيادة على القدس قضية معقدة وشائكة نتيجة لعدة عوامل منها إن إسرائيل استندت في نشأتها على قـــرار التقسيم رقم 181 لسنة 1947م وتعهدت بالعمل على تنفيذه ولكنها عملت بخلاف ذلك , حيث إن القرار المذكور لم يمنح أي طرف شرعية قانونية دولية بالسيادة على القدس . إن الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل جاء استناداً لتشريع سابق للكونغرس الأمريكي سنة 1995م ، وهو قرار ذا طبيعة سياسية محضه , لكونه لا يستند على أية معايير قانونية وبنهاية هذا البحث نورد النتائج التوصيات التالية:

اولا: النتائج

1- إن مدينة القدس تعد قضية محورية ومركزية نتيجة لمكانتها الروحية والرمزية والتاريخية والسياسية لمختلف الديانات وأطرف الصرع.

2- إن قضية القدس أثارت جدلاً سياسياً وقانونياً واسعاً لم يحسم بعد , حيث إن لكل طرف حججه وأسانيده بالخصوص.

3- إن المجتمع الدولي تداول وناقش قضية القدس بالعديد من المناسبات وأصدر حيالها عدداً من القرارات بمختلف المنظمات الدولية والاقليمية منذ سنة 1947م, ولكن أغلب هذه القرارات الدولية لم تحســـــم الخلاف القائم حول السيادة على القدس بشكل نهائي.

4- إن معظم القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة بشأن قضية القدس لم تنفذ لغياب الإرادة السياسة وخاصة من قبل بعض الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن وتحديداً الدول الغربية نتيجة انحيازهم وتعاطفهم مع إسرائيل.

5- إن الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل يتناقض مع ما توصل إليه أطراف الصراع في اتفاقيات أوسلو وكذلك مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل لسنة 2004 م ، والذي يقضى بسريان أحكام اتفاقية جينيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 م بما فيها القدس الشرقية.

ثانيا: التوصيات:

1- إنهاء الخلاف الفلسطيني – الفلسطيني الذي من شأنه أن يشتت الجهود ويبعثرها ويحول دون إضافة ايجابية في دعم قضية القدس.

2- إعادة بناء منظمتي جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي لكى تصبح كل منها منظمة اندماج وقراراتها ملزمة للدول الأعضاء ومؤثرة على الصعيد الدولي , ولكى تستطيع كل منها المساهمة الفاعلة في الدفاع عن مقدسات الدول العربية والاسلامية.

3- بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني على الصعيد الدولي لإبراز قضية القدس على الصعيد الشعبي وأهميتها للسلم والأمن الدوليين.

4- إن التطبيع من قبل الدول العربية والإسلامية مع إسرائيل يجب أن يكون مشروطاً بتحقيق حلول عادلة للقضية الفلسطينية ، وخاصة السيادة على القدس, حيث إن

التطبيع بدون مقابل يسهم في اضعاف للموقف التفاوضي الفلسطيني وتقوية للجانب الإسرائيلي.

الهوامـــــــــــــــش :

1- إيمان (بوقـــــرة) وصبرينة (بوعقل), المركز القانوني لمدينة القدس في القانون الدولي, رسالة ماجستير, جامعة محمد بوقرة, الجزائر, (الجزائر) غير منشورة, 2018, ص56

2- انظر, أحمد جواد الوادية, السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001_ 2011, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, بيروت, لبنان, د,ط, 2013, ص27.

3- أحمد جواد الوادية, السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية, مرجع سابق, ص34

4-ايمان (بوقره) صبرنية (بوعقل), المركز القانوني لمدينة القدس في القانون الدولي, مرجع سابق, ص56.

5-لطيف شاكر, قضية القدس عاصمه لإسرائيل, مجلة الحوار المتمدن, انظر الرابط : https: m.alhewar.org 1.20.م2022

6-ايمان بوقرة, مرجع سابق, ص 58.

7-انظر, نصار سعد نصار, , توجهات لإدارة الرئيس الأمريكي ترامب تجاه القضية الفلسطينية (دراسة تحليلية), مجلة العلوم السياسة والقانون, م4, ع25, المركز الديمقراطي العربي, المانيا, برلين, نوفمبر 2020, ص261

8- انظر, حكيم العمرى, الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل من منظور القانون الدولي, مجلة الحوار المتوسطي, جامعة المدية, الجزائر, مارس 2019م, ص354

9- حكيم العمرى, الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل من منظور القانون الدولي, مرجع سابق, ص355.

10-انظر, بمصطفى احمد ابو الخير, القدس والأمم المتحدة, رؤية قانونية, بحث منشور المواقع https; www.Turess,com

11-انظر سمير شوقى ومصطفى سندل, التزامات سلطة الاحتلال اتجاه المدنيين في الاراض الفلسطينية, المؤتمر الدولي الثالث, طرابلس 2-3 ديسمبر 2016م ص193

12-انظر خالد الحمدونى, الأثار القانونية لإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، مجلة الباحث للدراسات القانونية, المغرب, فبراير 2018, ص19

13-المرجع نفسه, ص22

14-انظر, سامي محمد علقم, اثار وانعكاسات نقل السفارة الامريكية الي القدس, م5 ,ع28 مجلة العلوم السياسية والقانون, المركز الديمقراطي العربي, برلين, المانيا, يونيو 2021, ص207-208

15- حكيم العمرى, الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل من منظور القانون الدولي, مرجع سابق, ص360.

16-انظر , نصار سعد, توجهات إدارة الرئيس الامريكي ترامب تجاه القضية الفلسطينية, مرجع سابق, ص265-264.

17 - انظر, محفوظ عيسى, الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية, اطروحة دكتوراه, جامعة بوقره, الجزائر, 2018, ص210- 211.

18- مشار إليه في بلال بوعكيرة وصاح مربوة, مركز القدس في القانون الدولي علي ضوء نقل السفارة الامريكية, م12 , ع3, س12 , يونيـــو 2020 ص107.